1494

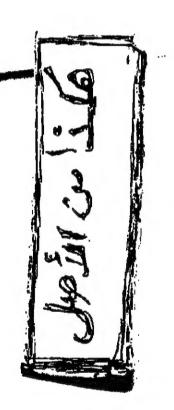
11	= 1 h	2. 10		
نوع الجــرم 	الساعة	التاريخ	المحكمة	الاسم
ضريبة دخل	٨ صباحاً	1979/11/2	صلح عمان	حسين الحاج محمد ابو الراس
احوال مدنية	ď	1979/11/4.		عبد المجيد عبد الله الدباس
مدن	ď	1474/4/2	t t	محمود أبراهيم
مخالفة ضريبة دخل	- (1	1474/11/2	6	نديم محمد محيسن
دخل	ec	1474/11/V	a	احمد بشناق
ضريبة دخل		1979/17/17	R .	فائزه قدوره
جواز سفر	0	1979/17/10	ŧ	احمدرزق محمد
مخالفة ضريبة دخل.	- «	1979/17/7+	¢	حسين خرينو
السرقة	a	1979/11/29	a	طاهر حسن ڏيب
سير	ď	1979/11/49	امائية العاصمة	معوض صالح محمود ابو حطب
a	, «	"	ı	محمد جمعه الاصفر
. 0	a	ír	4	كهال طه ياسين
00	(1	ú	(1	كهال طه ياسين
Ü		«	4	على امين صقر
امراض حيوانية	0	α	¢	عبد السلام احمد براه
سير	α	«	ŧ	يولص الياس يبدو
عوة	ď	11	ď	محمد على الفار
سير .	0	«	# :	صالح عبد ربه الحديد
. 4	0	q	ø	صالح عبد ربه الحديد
مدن		Œ	4	صبحه محمود محمد
سرقة		1979/11/41	صلح الزرقاء	علی بر کات سالامه
سير	α	1979/17/17		فؤاد جميل على
اطلاق عيارات فارية	«	1979/17/17	α	رفيق ابراهيم حسن صالح
سير بعد القسخ	4	1979/11/78	a	الدكتور سمير الصائغ
. "	8	1979/11/48	۵ .	احمد عبد الله حسن
شوارع بعد الفسخ .	(u	ı	رافع منادي عوده هزاع
سير بعد الفسخ	8	«	u	كآمل سمعان حسن حوآتمه
"	ŧ	ø	· «	طالب طه احمد
الايداءعن غير قصد	ú	1979/17/77	0	كيم وايم جون دراننج
السرقة	· a	1979/14/4		فهد الروايلي
معالفة سير	a	1979%17/41	8	خليل شحاده سليان المصرى
	a	1979/17/4.		محيى الدين خليل كوسايه
قانون النقل على الطرق	(1979/11/14	· .	عدد صالح جبريل
صندوق الخزينة		1979/11/7		راتب حافظ الصادق
صلام	a	1979/11/79		طارق بن زیاد
السرقة	0	1979/11/4.	· · · · · ·	جميل اسماعيل العجرمي
السير		1979%17/17	. tt	محمد محمود ابراهم
تعقير موظفين		1474/14/4	صلح اربد	محمد عبد الله أبراهيم طوالبه
سرقة	ď	1979/17/4.		عبد طاهر قاسم
جزآئية	ď	1979/17/4		جمعه صرار
***				1



عمان : الأثين ٢٢ رمضان سنة ١٣٨٩ هـ الموافسيق ١ كانون الاول سنة ١٩٦٩ م. العدد ٢٢١٢

مبفحة	الفهيت	
1790	نظام روانب المكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية المعدل لسنة ١٩٦٩ .	نظـــام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩
1447	نظام معدل لنظام الضهان الاجتماعي لموظفي الحكومة ـ. ومستخده يها	نظـــام رقم (۷۰) لسنة ١٩٦٩
1444	نظام معدل لنظام اصدار النقد الاردني	نظـــام رقم (۷۱) لسنة ۱۹۲۹
11.31	. ٢٨) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	نرارات رقم (۲۷۰۲۲،۲۵۰۲۶
12.0	ة الحكومية لسنة ١٩٦٩	هليمات معدلة لتعليمات الاجان الطبي
12.0	تعليمات عطل معاهد المعلمين والمعلمات	علمات رقم (٧) لسنة ١٩٦٩

مطبعة القوات المسلحة الاردنبة



خد السير للفظ منك الملكة اللارونية الماتمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٨ ٩٦٩ .

نأمر بوضـع النظام الاتي :_

نظام رقم (۷۰) لسنة ۱۹۳۹

نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظـــام الضهان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخده يها لسنة ١٩٦٩) ويقــرأ مع النظــام رقم (٦) لسنــة ١٩٦٦ المثار اليــه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة ما يلي اليها :-

المرض المقعـــد :

هو المرض او الاصابة التي تجعل الموظف عاجزًا عن أعالة نفسه بنفسه دون معوَّلة الغبر .

المراقب :

مراقب صندوق الضهان الاجتماعي بوزارة المالية .

المادة ٣ ــ يلغي ما ورد في المادة الرابعة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

أ _ تؤلف لجنة الصندوق على النحو التالي :--

١ ــ وكيـــل وزارة الشــؤون الاجتماعيـــة والعمل

۲ ــ وكيل وزارة الماليـــة

٣ ـــ وكيل ديـــوان المحاســــة

٤ ــ وكيل الوزارة او مدير الدائرة او المؤسسة دات العلاقــة

ب ــ ان مهمة اللجنة النظر في جميع الطلبات التي تحال اليهاو اصدار القرارات وفق احكام هذا النظام وتصدر قراراتها بالاكثرية واذا تساوتالاصواتيكونالجانب الذي فيه صوت الرئيس مرجحا.

رئيــــــــا

اعفساه

ج _ يكون المراقب سكرتيرا الجنة .

خورالمسير للفعل منك الملكة الكفارونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/١٠/٢٩ نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٩

نظام رواتب المكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية

المعدل لسنة 1979

صادر بمقتضى المادة ٣٦ من قانون الحدمة الوطنيسة الاجبارية رقم ١ لسنة ١٩٦٩ المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام المكانمين بالحدمةالوطنية الاجبارية المعدل لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مع النظام رقم، لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعسل به من تاريخ ١٩٦٩/٨/١ .

المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

برهان کمال

جال ناصر

٢ — يتقاضى الفرد المكلف من غير الموظفين راتباً مقطعوعاً قــدره اربعة دنانير شهريا وذلك اثناء فترة التدريب والحدمة الفعلية في الوحدات .

أسحت ينبط ال

رشيد عريقات

1979/1./49

بهجت التلهوني سامي جوده وزير الثقـــافة والاعلام وزير الانشــاء والتعمــــير والسياحــة والآثـــار صبحي امين عمرو ذوقان الهنداوي صسلاح ابو زيد يعقوب معمر محمد رسول الكبلاني عبد السلام المجاني سامي ايوب موسى ابو الراغب وزيسر العدليسة ووزيسر الخارجيسة بالسوكالسة الاشغال العامي الاجتاعية والعميل

اميل الغوري



د ــ مع مراعاة احكام القانون المعدل لقانون الادارة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٩ يحق لمجلس الوزراء
 ان يصرف من اموال الصندوق مبلغا لاعضاء اللجنة والمراقب كمكافأة سنوية .

المادة ٤ ــ يلغى ما ورد في المادة الحامسة من النظام الاصلي وتعديلاتها ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

المادة ه : _

يؤسس في وزارة المالية صندوق خاص يعسرف (بصندوق الضهان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها) وينشأ جهاز ادارته وكيفية مسك حساباته وفقا لما يصدره وزير المالية من تعليهات بهذا الشأن ويتحمل الصندوق نفقات جهاز ادارته . امسا الغاية من تأسيس هذا الصندوق فهي تقديم العون المالي العاجل الموظف او ورثته في الحالات والكيفية المبينة ادناه : —

١ – في حالة وفاة الموظف او المستخدم :

- خاط اللجنة علما بذلك من المرجع المختص مع ارفاق كافة الوثائق الثبوتية اللازمة وتصدر قرارا عاجلا بصرف مبلغ نقدي قدره ثلاثماية دينار لورثة المتوفي بغض النظر عـن مدة خدمته او اوضاع ورثته .
- ب ــ يقرر صرف مبلغ « خمسة وعشرين دينارا » لورثة المتوفي مقابل كل سنة ساهم بها المتوفي
 في الصندوق .

٣ – في حالة المرض المقعد : ـــ

- أ _ يحيل المراقب الموظف او المستخدم الى الاجنة الطبية العليا التي يكون قرارها البينة الوحيد
 لاثبات المرض المقعد .
- ب ــ يستحق الموظف او المستخدم مبلغ ثلاثماية دينار مضافا اليه خسة وعشرين دينارا عن كل سنة ساهم فيها بالصندوق ويشترط في ذلك : ـــ
 - ١ ان يكون المرض المقعد مؤيدا بتقرير من اللجنة الطبية العلميا .
 - ٢ ــ ان يترتب عليه انهاء خدمات الموظف او المستخدم من المرجع المختص
- ٣ لا يجوز ان يزيد المبلخ الذي يصرف الى الموظف او المستخدم او ورثتهما بموجب الفقرتين
 ١ و ٢) مــن هذه المادة على تمانماية دينار اردني وتعتبر المدة التي تزيد عــلى الستة اشهر سنة
 كاملة لغايات هذا النظام .
- أي حالة وفاة احد افراد اسرة الموظف الذين يعيلهم يدفع للموظف المعيل مبلغ (خمسين دينارا).

عند احالة الموظف على التقاعد احالة طبيعية او عند احالة نفسه على التقاعد بعد خدمة ثلاثين
 سنة او عند انهاء خدمة الموظف غير المصنف الذي له خدمة خمسة عشر عاما او زيد ودون ان
 يكون اي منهم مصابا بمرض مقعد يدفع له مبلغ يعادل راتب شهرين مع العلاوات.

المادة ٥ _ تعدل المادة السابعة من النظام الاصلي باضافة الفقرة (٤) التالية الى آخرها :

٤ - اذا عين الموظف او المستخدم بعد بداية الشهر يعتبر مشتركا بالصندوق من تاريخ تعيينـــه ويحسم
 من راتبه مبلغ بنسبة الجزء الذي عمل فيه من ذلك الشهر .

1979/11/A

احتينهط ال

الاقتصاد الوطــــني والشـــؤون والمقـــنسات الاسلاميـــة ووزيـــر الــــناع الــــــــــــوزرا، بهجت التلهوني عبدالله غوشة سامي جودة وزير الثقافـــة والاعلام وزير الانشــاء والتعمـــير وزيــــ والسياحــــة والاثـــار ووزيــــــر النقـــــــل الماليـــ صبحي امين عمرو يعقوب معمر صلاح ابو زید ذوقان الهنداوي ـــــــر وزيـــــر داخــليـــــــة الشـــــــؤون وزيـــــــ الصحـــــة البلــــــدية والقــرويـــــــة الـزراعــــ موسى أبو الراغب سامي ايوب محمد رسول الكيلاني عبد السلام انحالي وزير العدليـــة ووزيـــر وزيـــــــــــر وزيــر الناه المعاليون وزيـــ الاشغال العامــــة الخارجيــة بالــوكـــالة ر شبد عريقات اميل الغوري برهان کمــال جإل ناصر



نجى السيق للفعل ملك الملكة للعلانية المائمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٨ /٩٦٩ نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (۷۱) لسنة ۱۹۲۹

نظام معدل لنظام اصدار النقد الاردني

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اصدار النقد الاردني لسنة ١٩٦٩) ويقرأ مــع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدةالرسمية.

المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (١٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي: ــ

. 1979/11/A

١٣ – يحسل ظهر المسكوكات من فئة ربع الدينار دائرة تظهر فيها صورة ترمز لاحد النشاطات الزراعية في المملكة وتحــاط هذه الدائرة بنقــوش هندسية وتكتب باللغــة العربية قيمة الفئة والتاريخ الهجري وبالافة الانكليزية عبارة (المماكة الاردنية الماشمية) وقيمة الفئة والتاريخ الميلادي .

احتين بطسلال

اميل الغوري

رشيد عريقات

ء رئيســــــــــــــــــــــــــــــــــــ		قاضي القضـــاة ووزيـــر الا والشـــؤون والمقــدسات الاه عبدالله غوشة	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــر الانشاء والتعمــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	والسياحـــة والاثـــار	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الزراءة	وزيـــر داخلية للشـــؤون البلـدية والقرويـــــــــة	وزيــــــة المــــــة عبد السلام انجاني	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيـــر الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيسر العدلية ووزيسر الحارجيسة بالسوكسالة جمال ناصر

قرار رقم (۲٤) لسنة ۱۹۲۹

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٠/١٠/٢ رقم س/١٠٦٩٧/٦ اجتمع الـديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الرابعة من المادة/٤٨/من قانون سلطة الكهرباء الاردنية رقم ٢٦ لسنــة ١٩٦٧ وبيانما اذاكانت سلطةالكهر باءتعتبر بمقتضي هذهالفقر ةمعفاهمن رسوم طوابع الوار داتوطو ابع نقابتا صحاب المهن الهندسية المتوجب الصاقها على قرارات الاحالة والعقود المتعلقة بالعطاءات الحاصة بخطوط الكهرباء التابعة لاسلطة أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاقتصاد الوطني الموجه لرئيس الوزراء بناريخ ١٩٦٩/٩/٢٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة الرابعة من المادة/٤٨/ المطلوب تفسير ها تنص على مـــا يلي (تعفى السلطة من اية رسوم أو ضرائب تترتب على خطوط الكهرباء التابعة لحا) .

ويستفاد من هذا النص ان السلطة تعتبر معفاة من الرسوم المنصوص عليها في هذه الفقرة عندما تكون هي المكلفة قانونا بتأديتها . اما اذا كان القانون يوجب استيفاءها من شخص آخر فلا يعتبر هذا الشخص معفى منها لحجرد كون سلطة الكهرباء طرفا في المعاملة التي ترتبت عليها الرسوم .

وحيث أن الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون رسوم طوابع الواردات رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن رسوم الطوابـــع التي تتحقق على المستندالذي ينظم بين الحكومــة او ايـة مؤسسة رسميـــة وبين شخص آخر تستوفي

وحيث ان سلطة الكهرباء الاردنية بحسب نصوص قانونها الخاص، تدخل في مفهرم المؤسسات الرسمية بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة الثانية سالفة الذكر .

فان ما ينبني على ذلك ان السلطة ليست هي المكلفــة قانونا برسوم الطوابع عن المــتند الذي ينظم بينهـــا وبين شخص آخر حتى يقال انها معفاة من هذه الرسوم اعمالا لنص المادة/٨٤(٤) وآنما المكاف بتأديتها هو ذاك الشخص الذي تتعلق به المعاملة استنادا للمادة/٦(٢) من قانون رسوم الطوابع وينبغي استيفاءها منه .

اما كون العقد ينص على اعفائه من هذه الرسوم : فان ذلك لا يعفيه منها تجاه الحكومة ما دام ان القانون هو الذي فرضها عليه . ويكون شرط الاعفاء مقصورا اثره على المتعاقدين وحدهما .

وهذا التفسير يسري ايضا على طوابع نقابة اصحاب المهن الهندسية المنصوص عليها في نظام طوابع النقابة الصادر بموجب الفقرة (ه) من المادة/٥٥/ من قانون النقابة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٨ . ويكون الشخص الذي تتعلق به المعاملة هو المكلف بهذه الطوابع .

وعليه نقرر تفسير النص المطلوب تفسيره على هذا الوجه . صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۱۱/۲

رئيس الديوان الحساص بتفسير القوانين عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز الاول مندوب وزارة الاقتصاد المستشار الحقوقي الوطني/وكيل الوزارة لرثاسة الوزراء شكري المهتدي على الهنداوي



رثيس الديوان الخاص

بتفسير الفوانين

رئيس محكمة التميير

الأول

قرار رقم (۲۵) لسنة ۱۹۲۹

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

00-

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/١/٦ رقم ت ١٠٨٤٠/٦٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (ج) من المادة السادسة من قانون التعاون رقم ٥٥ لسنة ٩٦٨ وبيان ما اذا كانت معاملات التأمين التي تنظم في دوائر التسجيل ضمانا القروض التي تعطيها المنظمة التعاونية الجمعيات التعاونية معفاه من رسوم التسجيل بمقتضى هذه الفقرة التي تنص على اعفاء المنظمة من جميع الضرائب والرسوم الحكومية ،أم ان الاعفاء لا يشمل هذه المعاملات .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٩/٩/٣٠ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان قانون التعاون اعتبر المنظمة التعاونية شخصية معنوية من حقها ان تتملك وتتصرف بممتلكاتها وان تتعاقد مع غير ها وتتولى اصدار القروض للجمعيات والاعضاء التعاونيين كما هو واضح من نص للمادتين السادسة والسابعة منه. كما انه اعتبر المنظمة معناه من جسيع الضرائب والرسوم الحكومية بما فيها رسوم الطوابع عملا بالفقره (ج) من المادة السادسة المطله ب تفسيرها.

ومن هذا النص الاخير يستفاد ان المنظمة انما تعفى من الضرائب والرسوم الحكومية عندما تكون هي المكلفه قانونا بتأديتها . اما اذا كان القانون يوجب استيفاءها من شخص اخر فلا يعتبر هذا الشخص معفى منها لمجرد كون المعاملة جرت لحساب المنظمة التعاونية .

وحيث ان المكلف يدفع رسوم التأمين بمقتضى الفقرة السابعة من المادة الثالثة من قانون رسوم تسجيل الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٣ هو الشخص الذي تمت المعاملة لصالحه الا اذا اتفق الفرقاء على خلاف ذلك .

وحيث ان معاملة تأمين القروض التي تعطى من المنظمة المجمعياب التعاونيـــة انما تجرى لصالح المنظمة ضمانًا لحقوقها تجاه المقترض .

فَانَ مَا يَنْبَنِي عَلَى ذَلَكَ انْ مَعَامَلَةَ التَّأْمِينَ تَعْتَبُرُ مَعْفَاهُ مِنْ رَسُومُ التسجيل استنادا للفقره (ج) المشار اليها .

اما اذا كان هناك اتفاق بين المنظمة والجمعية المقترضه على ان تتحمل الجمعية الرسوم فحينئذ تكون الجمعية هي المكلفه بدفع الرسوم على اعتبار ان الاعفاء لا يشملها .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره . صدر بتاريخ ١٩٦٩/١١/٢

عضر عصو عضو عضو عضو ورئيس الديوان الحاص مندوب وزارة المالية المستشار الحقوق عضو محكمة رئيس محكمة التمييز القوائين مدير دائرة الاراضي لرئاسة الوزراء التمييز الأول صبحي الحسن شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت على مسار

قرار رقم (۲٦) لسنة ١٩٦٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/١٠/١٢ رقم ١٩٦٤/٥٤/٣/٤ اجتمــع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة/١٥/٥٥/من قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ٩٥٣ وبيان ما اذا كانت دعــاوي الاستملاك التي ترفع من النائب العام بمقتضى هذه المادة تخضع لاحكام المادة التــاسعة من قانون دعاوي الحكومـة فيما يختص بوجوب الحصول على موافقة وزير المالبة على رفعها للقضاء أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٥/١٠/١٩٦٩ وتدقيق النصوص القانونية

٢ ــ ان المادة الحامسة منه عددت الدعاوي الحقوقية المشمولة بأحكام هذا القانون ومن ضمنها الدعاوي المنصوص عليها في الفقرة (ب) التي تنص على ما يلي (تملك اموال غير منقولة أو التصرف بها أو نزع اليد عنها أو استر دادها أو التويض عنها بمقدار قيمتها أو بدل الجارها).

ومن هذين النصين يتضح أن أية دعوى حقوقية تقام من الحكومة أو عايها من أجل تملك أموال غير منقولة أو التعويض عنها بمقدار قيمتها أو بدل أيجارها تعتبر من الدعاوي الخاضعة لاحكام قانون دعاوي الحكومة وتسري عليها أحكام المادة التاسعة منه التي لا تجيز للنائب العام رفعها الى القضاء في حالة وقوع خلاف بشأن موضوعها الا بموافقة وزير المالية عملا بالقرار الصادر عن ديوان تفسير القوانين رقم ٢٥ تاريخ ١٩٦٨/١٠/١٧.

وحيث ان الدعوى التي ترفع من النائب العام الى القضاء بمقتضى المادة / ١٥/من قانون الاستملاك هي دعوى حقوقية الغرض منها الحصول على تعويض عن ارض تماكتها الحكومة فهي تدخل في نطاق الدعاوي المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الخامسة المشار اليها وبالتالي فهي تخضع لاحكام المادة التاسعة من قانون دعاوي الحكومة بحيث لا يجوز لانائب العام رفعها الى القضاء في حالة تعذر الوصول الى اتفاق على مقدار التعويض بمقتضى المادة التاسعة من قانون الاستملاك إلا بطلب من وزير المالية .

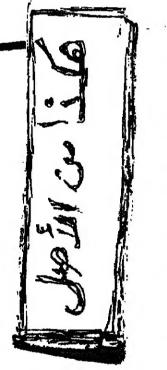
اما ما جاء بكتاب وزير المالية المشار اليه آنفا من ان قدانون الاستملاك قد رسم اصولا خاصة لرفع دعوى الاستملاك وانها لذلك لا تخضع للاصول العامة المبينة في قانون دعاوي الحكومة ـ فانه غير وارد . اذ ان كل ما جاء الاستملاك وانها لذلك لا تخضع للاصول العامة المبينة في قانون دعاوي الحكومة الدعوى المام محكمة البداية بقانون الاستملاك فيها يختص بهذه المسألة هو انه اجاز لاي من فريقي الاستملاك ان يرفع المدعوى امام محكمة البداية لتقدير التعويض ولم يحدد كيفية رفعها عندما تكون الحكومة هي المنشيء مما يقتضي الرجوع الى القواعد العامة التي نص عليها قانون دعاوي الحكومة وهي قواعد تنص بصراحة على ان الدعوى بطلب تعويض عن ارض هي مسن الدعاوي المشمولة بأحكام هذا القانون كما أسلفنا .

هذا ما نقرره في تفسير النص الطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۱۱/۲ .

عضو عضو عضو عضو عضو مضو مندوب وزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة رئيس محكمة التمييز الثاني الثاني مديردائرة الاراضي لرئاسة الوزراء التمييز الثاني مديردائرة الاراضي

برداره الراضي صبحى الحسن شكري المهندي بشير الشريقي موسى الساكت على مسهار



قرار رقم (۲۷) لسنت ۱۹۶۹ صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

يناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٩/٩/٨ رقم ٩٥٢٤/١٠/٢١ اجتمــع الديوان الحاص بنفسير القوانين لاجل تفسير المادة /٣٨/ من نظام موظفي مجلس الاعمار رقم ٩٦٥/١٢٤ وبيان ما اذ كان الموظف في مجلس الاعمار الذي يعين مديرا لدئرة التموين والاستير اد التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني يستحق الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازات التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس عمله أم لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب نائب رئيس مجلس الاعمار الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٩/٩/٣ والمخابرات المرفقة به و تدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة /٣٨/ المطلوب تفسير ها تنص على ما يلي (يستحق الموظف الذي يستقيل والذي تنتهي خدمته في المجلس لاي سبب كان ما عدا العزل وفقد الوظيفة الرواتب والعلاوات عن مدة الاجازات التي كان يستحقها فيما لو بقي على رأس عمله وتؤدى هذه الرواتب والعلاوات دفعة واحدة عند اتفكاك الموظف عن العمل) .

وحيث لم يرد في هذا النظام نص يحدد الحالات التي تعتبر فيها خدمة موظف مجلس الاعمار منتهية ، فانة ينبغي الرجوع لاحكام نظام الحدمة المدنية لبيان ذلك اعمالا لحكم المادة /٣٢/ مـــن نظام موظفي مجلس الاعمار التي نصت على انه في الحالات التي لم يرد عنها نص خاص في هذا النظام تطبق عليها احكام نظام الموظفين أو أي تشريع آخــريقوم مقامه .

وبالرجوع لاحكام نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ الذي حل محل نظام الموظفين بتبين ان المادة /١٤٤/ منه قد حددت الحالات التي تعتبر فيها خدمة الموظف منتهيه ولم يكن من بينها نقل الموظف الى دائر ةحكومية اخرى .

وتطبيقا لهذا النص فار نقل اي موظف من موظفي مجلس الاعمار الى وظيفة في دائرة حكومية اخرى لا يعتبر نهاء لحدمته بالمعتى المقصود بالقانون وبالتالي فهو لايستحق في هذه الحالة الرواتبوالعلاوات عن مدة الاجازات التي كان يستحقها فيها لو بقي على رأس عمله .

اما القرار رقم ٥ لسنة ٩٦٢ الصادر عن هذا الديوان تفسيراً لنظام موظفي مجلس الاعمار رقم ٦٠ لسنـــة ٩٦١ فلم يبق له حكم بعد الغاء النظام ذاته على اعتبار ان التفسير هو جزء من النظام .

هذا مانقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۱۱/٤

عضو عضو عضو عضو مضو رئيس الديوان الحاص مندوب بحلس المستشار الحقوق عضو عكمة رئيس محكمة التمييز بتقسير القوائين الاول الاعسار لرئاسة الوزراء التمييز الأول

سميح قريوتي شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مساد

قرار رقم (۲۸)لسنة ۱۹۶۹

صادر عن الديوان الحاص يتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٤ رقم ت /٧٨٤/٣٠ و كتابه الثانى المؤرخ ٥٩٦٩/١١/٥ رقم ت /٩٦٩/١٠ من المسادة ٩٦٩/١١/٥ رقم ت /١٩١٧/٣٠ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (ب) من المسادة /١٣٠/من قانون الضريبة الاضافية المؤقت رقم ٢٨ لسنة ٩٦٩ وبيان ما اذا كان الرسم المنصوص عليه في المادة/٣٤/من نظام رسوم المحاكم الشرعية رقم ٢ لسنسة ١٩٥١ الذي يستحق عن نسخ عقود الزواج والطلاق ونسخ الوئسائق والحجج والاحكام التي تستخرج من سجلات المحاكم الشرعية بعد تاريخ نفاذ هذا القانون - يجب ان تستوفى بنسبة والحجج والاحكام التي تستخرج من سجلات المحاكم بنسبة مجموع رسم المعاملة الاصلية والضريبة الم بنسبة مجموع رسم المعاملة الاصاية والضريبة الاضافية معا ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب سماحة قاضي القضاة الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٩/٢٨ وتدقيق صوص القانونية يتبين :

٢ – ان المادة/٣٤/من نظام رسوم المحاكم الشرعية تنص على ما يلي (يستوفى عن نسخ الوثائق والحجج والاحكام
 المسجلة في سجلات المحاكم الشرعية نصف الرسم الذي استوفي عن المعاملة الاصلية على ان لا يقل عن ٢٠٠ فلس
 ولا يزيد عن دينارين) .

وباستقراء هذين النصين وباقي نصوص قانون الضريبة الاضافية المشار اليه نجد ان هذا القانون لم يعدل مقدال الرسوم المنصوص عليها في نظام رسوم المحاكم الشرعية بل ابقاها على حالها وكل ما استحدثه هو فرض ضريبة جاديدة بنسبة ١٠٪من الرسوم المستحقة بموجب هذا النظام. ومن الواضح ان الرسم تكليف يختلف في ماهيته اختلاف اساسياً عن الضريبة.

وعلى ذلك فلا محل القول ان مقدار الرسم المتوجب استيفاؤه عن اصل المعاملات الشرعية فيما لو تمت في ظل اللقانون المذكور يختلف عن مقدار الرسم الذي استوفي عن المعاملات التي تمت قبل تاريخ نفاذ احكامه ، كما هو مبين في كتاب سماحة قاضي القضاه .

وتأسيسا على هذا المفهوم فان الرسم المتوجب استيفاؤه عن نسخ عقود الزواج والطلاق ونسخ الوثائق والحجج والاحكام التي تستخرج من سجلات المحاكم الشرعية بعد تاريخ نفاذ احكام قانون الضريبة الاضافية – هو نفس الرسم المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم قبل هذا التاريخ دون زيادة او نقصان ، غير انه يجب في نفس الوقت ان يستوفي من المكلف ضريبة اضافية بنسبة ١٠٪ من الرسم ذاته وليس بنسبة ١٠٪ من مجموع الرسم والضريبة الاضافية المشار اليها .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيرة .

صدر بتاريخ ١٩٦٩/١١/١١

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الحساص مندوب قاضى القضاء المستشار الحقوقي عضو محكمة رئيس محكمة التمييز التوانين مدير الشرعية لرئاسة الوزراء التمييز الاول

د فال الشنقيطي شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسماه



قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/١١/١٩ الموافقة على (التعليمات المعدلة لتعليمات اللجــــان الطبية الحكومية لستة ١٩٦٩ بشكلها التالي) : - .

تعلمات معدلة لتعليات اللجان الطبية الحكومية لسنة ١٩٦٩

المادة ١ ــ تسمى هذه التعلمات (تعلمات معدلة لتعلمات اللجان الطبية الحكومية لسنة ١٩٦٩) وتقرأ مع تعلمات اللجان الطبية الحكومية لسنة ١٩٥١ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها مســن تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ يستعاض عن عبارة (رئيس اطباء الجيش) حيثًا وردت في التعليمات الاصلية بعبارة (مدير الخدمات الطبية الملكية للقوات المسلحة الاردنية او من ينيبه) .

تعلیات رقم (۷) لعام ۱۹۶۹

تعليات عطل معاهد المعلمين والمعلات

صادرة بمقتضى المادة (١١٦) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ وبمقتضى المادة (١٨) من نظـــام الماهد رقم (١٥١) لسنة ١٩٦٦

المادة 1 ــ تسمى هذه التعليمات (تعليمات عطل معاهد المعلمين والمعلمات) ويعمل بها لاسنة الدراسية ٢٩٪٧٠ . المادة ٢ ــ يبدأ القصل الدرَّاسي الاولُّ لاسنة الدراسية.٧٠/٦٩ صباح الاربعاء ١/١٠/١٩٦٩ وينتهي مساء الثلاثاء

المادة ٣ ــ تبدأ عطلة نصف السنة صياح الاربعاء ١٩٧٠/٢/٤ وتنتهى مساء الثلاثاء ١٧٠/٢/١٧ .

المادة ؛ ٤ ــ يبدأ الفصل الدراسي الثاني صباح الاربعاء ١٩٧٠/٢/١٨ وينتهي مساء الثلاثاء مسساء ١٦/١٢/٠١٠ .

المادة ٥ ــ . تبدأ العطلة الصيفية صباح الاربعاء ١٧ /٢/١٧٠ وتنتهي مساء ٢٩/٩/١٩٠ .

المادة ٦ - تُبدأ الدراسة للفصل الاول لاسنة الدراسية ١٩٧٠/صباح السبت ١٩٧٠/١٠٠٠ .

المادة ٧ ــ يداوم جميع الطلاب في المعهد لاسنة الدراسية ٧١/٧٠ اعتبارا من صباح الاربعاء ٣٠/٩/٣٠ .

المادة ٨ ــ يكون دوام الهيئات التدريسية في مراكزها اعتبارا من صباح الثلاثاء ١٩٧٠/٩/١٥ .

المادة . ٩ . ـ تعطل المعاهد في الاحياد الدينية والقومية كما يلي :

. . . . وعطلة عيد الفطر السعيد ومدتها (٥) ايام تبدأ صياح يوم (٢٩) رمضان وتنتهي بانتهاء هذه المدة . ١٠ عطلة عيد الاضحى المارك ومدتها (٦) امام وتبدأ صاح موم (٩) ذي الحجة وتنتهي بالتهاء

عيد المعراج النبوي الشريف ۳ . عطلة (۲۷) رجب عيد النهضة العربية ٤ ، عطلة (٩) شعبان ه • عطلة (١٤) تشرين الثاني عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم ٠ ، عطلة (١٥) كانون الثاني عيد غرس الشجرة ذكرى التوقيع على ميثاق الجامعة العربية ۷ • عطلة (۲۲) آذار ٨ • عطلة (١) محرم عيد رأس السنة الهجرية عيد استقلال المملكة الاردنبة الهاشمية ٩ ، عطلة (٢٥) أيار ١١٠ عطلة (١٢) ربيع اول عيد المولد النبوي الشريف عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم ١١٠ عطلة (١١) آب ١١٠ عطلة يوم الجيش يعلن عنه في حينه ١١٠ يعطل الموظفون والطا: ب المسيحيون يوما واحدا في كل من اعيادهم الدياية التالية : رأس السنة الميلادية عيد الغطاس احاء عيد الفصح اثنين عيد الفصح خمبس الصعود احد العنصرة عيد الميلا د

ثاني عيد الميلاد



